الأهرام

المصدر : الاخبار
التاريخ : ١٤ مايو ٢٠٠٠

### فى ختام المؤتمر الإسلامى المسيحى ببورسعيد :

# رجال الأعمال قادرون على حل مشاكل البطالة وإسكان الشباب

# جهود خاصة لرجال الدين للقضاء على جرائم الرشوة والمحسوبية

بورسعيد ـ هشام العجمى ونبيل التفاهنى :

اختتم المؤتمر الإسلامى المسيحى المشترك الذى ينظمه الأزهر الشريف لأول مرة بالتعاون مع منتدى حوار الحضارات بالهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية برئاسة الشيخ فوزى الزفزاف وكيل الأزهر ونبيل صموئيل أباظير مدير عام الهيئة أعماله فى بورسعيد أمس بعد أن استمر ٣ أيام لمناقشة الفكر الدينى وإقرار العدل والعدالة بين الأفراد والشعوب. طالب رجال الدين الإسلامى والمسيحى والمفكرون واساتذة الجامعات فى ختام المؤتمر بضرورة قيام رجال الدين بدعوة رجال الأعمال وحثهم على القيام بدورهم فى خدمة مصر وحل مشاكل المجتمع خاصة فى مجال الإسكان لغير القادرين وتوفير فرص العمل للشباب والعاطلين للقضاء على البطالة فى مصر وتخفيف العبء عن الحكومة خاصة ان ذلك فى مقدورهم. وأكد المشاركون فى المؤتمر أن الاحصائيات تؤكد ان رجال الأعمال فى مصر يملكون ٦٥٪ من الاستثمارات فى مختلف المجالات وانه لو تجمع كل اثنين من هؤلاء لأصبحوا قادرين على حل مشكلة الإسكان أوالبطالة أو مساعدة غير القادرين على الزواج ولانتهت هذه المشاكل من مصر تماما . كما طالب الشيخ جمال قطب مدير وعظ الأزهر بالجيزة والدكتور القس إكرام لمعى والمشاركون فى المؤتمر بالعمل على إلغاء الاستثناءات وتجريم أشد للرشوة والمحسوبية وتغليظ العقوبة بشكل كبير لكل من يعبث بالقانون أو يعمل على استغلال ثغراته وتجريم التجاوزات فى هذا المجال أيا كان القائمون به على أن يكون الدور الأساسى فى هذا كله لرجال الدين الإسلامى والمسيحى بما لهم من قدرة على التأثير فى الناس والاحتكاك المباشر بهم.. إلى جانب بذل جهود رجال الدين والمثقفين لتعميق وتكريس الانتماء للوطن فى نفوس الشباب مع إشراكهم فى صنع القرار وتكليف رجال الاجتماع والمتخصصين بالبحث عن أسباب عدم الاستغلال الجيد للثروة الطبيعية والبشرية فى المجتمع لعلاج ذلك بهدف الإسراع فى تحقيق النهضة والتقدم العلمى والتكنولوجى والأخلاقى فى مصر . وأكد فضيلة الشيخ فوزى الزفزاف وكيل الأزهر الشريف ونبيل صموئيل مدير الهيئة الإنجيلية فى ختام المؤتمر ان العدل ركيزة مهمة فى حياة مصر وباقى المجتمعات والشعوب والأمم وفى بناء المجتمع السليم، وإذا ما تحقق العدل وانتشر والتزم به الجميع حدث الاستقرار والتقدم فى كل المجالات. مشيرين إلى أن الإسلام والمسيحية أمرا بالعدل والإنصاف وأقرا بترسيخ ذلك فى المجتمع .

فوزى الزفزاف

نبيل صموئيل

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

الخريجين بالقاهرة والمحافظات والتى تستمر حتى ٣١ أغسطس الحالى.. وأكد الدكتور محمد زكى أبو عامر وزير الدولة للتنمية الإدارية أنه يحظر حظرا تاما تقاضى أية رسوم أو مبالغ تحت أى مسمى من المسميات من المتقدمين لشغل الوظائف المعلن عنها.. ويتقدم طالب شغل الوظيفة بطلب واحد فقط لوظيفة واحدة فقط فى محافظته.. ومن يتقدم بأكثر من طلب يعد هذا إقرارا بتنازله عن طلب الوظيفة المتقدم لشغلها.. ويراعى تحديد مكتب خاص ومستقل بديوان عام كل محافظة لاستقبال طلبات المعاقين الراغبين فى شغل أى من الوظائف المحددة لهم.

وبالنسبة للوظائف المعلن عنها بمديريات الأوقاف يكون التقدم بطلبات شغل هذه الوظائف بكل مديرية من هذه المديريات الاقليمية بالمحافظات ـ كما يتم تقديم طلبات شغل وظائف الأزهر الشريف المعلن عنها بالمناطق والمعاهد الأزهرية بالمحافظات..

ويعتبر المتقدمون كل محافظة وحدة واحدة قائمة بذاتها بالنسبة لشروط شغل الوظائف.. وقواعد المفاضلة والسلطة المختصة بالتعيين.. ويقتصر التقدم لشغل وظائف الأئمة والخطباء بمديريات الأوقاف على خريجى دور مايو ٢٠٠٠ وما بعدها.

وأكد الدكتور زكى أبو عامر كذلك أن تكون هناك ضوابط تتفق مع القانون وتحقق أقصى درجات الشفافية والمساواة وتكافؤ الفرص.. بحيث إن كل مواطن فى مصر يعرف حقه ويستطيع أن يستوفيه وعلى جميع أجهزة الدولة، إذا ثبت أن هناك شخصاً واحداً تقدم للوظيفة وتم تخطيه على خلاف مقتضى القواعد.. تبقى مسئولية الدولة الأولى أن تلتزم بأن تصحح الوضع وتقوم بتعيينه مكانه..

هذه ثلاثة أمور متفقين عليها.. الأمر الأول التوزيع العادل بين المحافظات.. الأمر الثانى التوزيع العادل بين المؤهلات.. الأمر الثالث هو وضع قواعد واضحة بشفافية تكفل المساواة وتكافؤ الفرص..

**وقال وزير الدولة للتنمية الإدارية:**

**ـ قد انتهينا من هذا الموضوع بأن وزعنا الـ١٥٠ألف وظيفة على جميع محافظات الجمهورية ولكى يكون المعيار عادلاً..** تم توزيعهم بنسبة حجم الجهاز الإدارى فى كل محافظة.. إذا أردنا أن نرى القاهرة ونسبة الجهاز الإدارى فيها.. وكذلك باقى المحافظات الأخرى.. وهذا التحديد ومعرفة أن كل محافظة من المحافظات الجهاز الإدارى لديها يشكل كذا.. وأعطيناهم الوظائف التى تتساوى تماماً مع هذه النسبة مطمئنا أن توزيع عدد الفرص على المحافظات تم بعدالة مطلقة وهذا أمر مؤكد..

**● وحول أسباب عدم الأخذ بمعيار عدد السكان بكل محافظة أكد الدكتور أبوعامر أننا لم نأخذ بهذا المعيار لأن عدد السكان مؤشر يتساوى مع حجم الجهاز الإدارى، لكن فيه خطورة شديدة جداً..** لأننا لو أخذنا بمعيار عدد السكان سنجد أن محافظة القاهرة تستأثر وحدها بنصف الوظائف.. وهذا ليس عدلاً.. ويتسبب فى عمل إنبعاج فى الجهاز الإدارى.. ويجعل القاهرة تتحمل بأكثر من طاقتها.. والقاهرة فرص العمل فيها عديدة ومتيسرة مقارنة بباقى المحافظات الأخرى.. لكل هذه الاعتبارات كان المعيار الأساسى الذى أخذنا به هو معيار حجم الجهاز الإدارى..

وفى هذا الاطار حصلت كل محافظة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

● علاء الدين مصطفى
●تصوير: إبراهيم سلم

من الـ١٥٠ ألف وظيفة ما يساوى حجم الجهاز الإدارى بها.. وهذا لأن لدينا احصائيات دقيقة عن حجم الجهاز الإدارى فى كل محافظة.. وبذلك يكون التوزيع العادل على جميع المحافظات تم تطبيقه بعناية..

**وقال الدكتور محمد زكى أبوعامر وزير الدولة للتنمية الإدارية :**

**ـ أريد أن أوضح قضية بالغة الأهمية وهى أن الجهاز الإدارى للدولة لا يهدف إلى التشغيل.. ولكن الجهاز الإدارى لديه هدف وهو تطوير نفسه وأن يسد العجز فى احتياجاته..**

وتطلب هذا الاتصال بالسادة المحافظين جميعاً.. لكى يرى كل محافظ ماهى التخصصات التى تعانى نقصا.. والتخصصات التى تعانى ندرة حتى تكون لها الأولوية..

وقد حصلت المؤهلات العليا على نحو٦٠ ألف وظيفة من العدد الإجمالى وهو نحو ١٥٠ألف وظيفة.. وإذا أضفت إليها أنه تم تعيين أوائل الخريجين على مستوى الجمهورية وهذا جعل المؤهلات العليا يرتفع نصيبها بزيادة ٧آلاف من الأوائل تم تعيينهم فعلاً.. وهذا رفع حصة المؤهلات العليا إلى نحو ٧٠ألف وظيفة. المؤهلات المتوسطة حوالى ٢٨ألف وظيفة.. والباقى المؤهلات الأقل من المتوسطة..

هذا إلى جانب أن هناك عدداً آخر من وظائف التكليف.. معنى ذلك أننا حاولنا بقدر الامكان أن نوزع ونستوعب مؤهلات عليا ومؤهلات متوسطة... ونستوعب المؤهلات أقل من المتوسطة.. وهذا المعيار تم تحقيقه.. أسفر الأمر عن زيادة الأعداد بالمحافظات وكان لابد من تلبية احتياجاتها.. ووجدت أننى مضطر لرفع العدد من ١٥٠ألف وظيفة إلى ١٦٠ألفا.. ومعنى ذلك أن الحكومة لا تعين الـ١٥٠ألفا كما قالت ولكن تعين ١٦٠ألفا..

فضلاً عن أنه كان هناك توجيه سياسى برعاية المعاقين وذوى الاحتياجات الخاصة.. ولابد أن تكون الحكومة هى المثل والنموذج فى ذلك.. فوزعنا نحو ٨٨٠٠ وظيفة أخرى للمعاقين وذوى الاحتياجات الخاصة فى جميع محافظات الجمهورية.. معنى ذلك أن كل محافظة أخذت نصيبها من المؤهلات العليا.. ونصيبها فى المؤهلات المتوسطة وكذلك المؤهلات غير المتوسطة ونصيبها فى المعاقين..

وصل الأمر إذن إلى ١٦٠ألف وظيفة بالاضافة إلى ٨٨٠٠وظيفة للمعاقين.. معنى ذلك تم توفير نحو ١٧٠ ألف وظيفة.. الأمر الذى يعنى أيضا أن الحكومة لم تف بوعدها فقط.. وإنما زادت على ذلك أن الوظائف زادت بأكثر من ٢٠ألف وظيفة عما كان مقدراً..

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

فوزارة التنمية الإدارية لم تنفرد بتحديد الوظائف وإنما الذى حدد الوظائف هم أهل كل محافظة عن طريق دراسة ماهو موجود..

**● وحول كيفية ضمان العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص عند شغل الوظائف أكد الدكتور محمد زكى أبوعامر أن هناك شريحة كبيرة فى المجتمع تعانى من البطالة.. ومهمتنا جميعاً أن نتوه ومن يرى الخطأ يبلغنا لاصلاحه.. إنما الهدف الذى نقصده أن يشترك الرأى العام معنا فى حل مشاكل المجتمع...**

عندى قطاع عريض من البطالة.. وعندى فرص عمل جديدة لابد أن كل قطاع يتوجه له مجموعة من الناس.. القطاع الحكومى له نوعية يتعامل معهم.. القطاع الخاص له نوعية أخرى.. قطاع الإقراض والفرص الخاصة.. قطاع التنمية المحلية.. قطاع التأهيل والتدريب..

والذى فعلناه أنه لأول مرة فى تاريخ مصر.. تنشر الصحف القومية الثلاث متبرعة بذلك باعتبار أن هذا عمل قومى.. تقوم بنشر الإعلانات يومياً.. والتعيين فى مصر ومن أجل الشفافية لابد أن يتم بالإعلان بالوظائف وأماكنها ومسمياتها.. والشروط لشغل الوظيفة.. وكيفية المفاضلة.. والإعلان يتم يومياً ولمدة ٢٧يوماً وهذا حتى لا يشكك أحد ويدعى أنه لم يعرف..

**● وتحدد قواعد المفاضلة بين المتقدمين لشغل الوظائف وفق أحكام المادة ١٨ من القانون رقم٤٧ لسنة١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة الخاصة بالتعيين بدون امتحان..** فبالنسبة لحملة المؤهلات العليا تكون الأولوية فى التعيين للحاصلين على مؤهل أعلى.. وعند التساوى فى المؤهل تكون الأولوية للأعلى فى مرتبة الحصول على الشهادة الدراسية.. ثم الأقدم تخرجاً فالأكبر سناً..

وبالنسبة لحملة المؤهلات فوق المتوسطة والمتوسطة والأقل من المتوسطة تكون الأولوية فى التعيين للمتقدمين لشغل الوظائف المعلن عنها على أساس تفضيل الحاصل منهم على النسبة المئوية الأعلى لمجموع الدرجات الحاصل عليها بالنسبة للمجموع الكلى.. فالأقدم تخرجاً.. فالأكبر سناً.. عدا الوظائف الحرفية..

وبالنسبة لتعيين المعاقين، فيتم ترتيبهم فى كشوف مستقلة.. وذلك باعداد كشف مستقل لترتيب حملة المؤهلات الدراسية العليا وكشف مستقل لترتيب حملة المؤهلات فوق المتوسطة والمتوسطة.. وكشف مستقل لترتيب حملة المؤهلات الأقل من المتوسطة. وتتم المفاضلة بينهم وفقاً للترتيب الوارد بكل كشف على حدة.. على أساس أقدمية التخرج.. وعند التساوى يفضل الأكبر سناً.. بشرط أن يتم التقدم بشهادة تفيد قيد المعاق في القوى العاملة.. وبشهادة التأهيل الاجتماعى أيا كان تاريخ صدورهما..

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية